الأمم المتحدة S/PV.4982

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٩٨٢**

الخميس، ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد باخا	(الفلبين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيد ياناييذ – بارنويفو
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد أديشي
	الجزائر	السيد با علي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دلا ساباليير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-37377 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة وبموافقته، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة إلى معالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق، للاشتراك في هذه الجلسة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد زيباري (العراق) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرحب بحضور معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام، في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من معالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق. وفي نهاية هذه الإحاطة الإعلامية، سأعطي الكلمة لمن يرغب من أعضاء المجلس في إبداء ملاحظات أو توجيه أسئلة. وحيث أنه لا توجد قائمة متكلمين لهذه الجلسة، أدعو أعضاء المجلس الذين يرغبون في أخذ الكلمة إلى إبلاغ الأمانة العامة بذلك من الآن.

والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق.

السيد زيباري (العراق) (تكلم بالانكليزية): في يوم الثلاثاء، الموافق ١ حزيران/يونيه، اتخذ شعب العراق الخطوة الأولى نحو استعادة كامل سيادته واستقلاله. وقد أشرف الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الخاص للأمم المتحدة، على تشكيل حكومة عراقية مؤقتة جديدة تتولى السلطة في ٣٠ حزيران/يونيه، الأمر الذي يمثل نجاحاً كبيراً في عملية انتقال العراق إلى الديمقراطية وإنهاء الاحتلال القانوني لبلدنا.

لقد جاء تشكيل الحكومة المؤقتة نتيجة لعملية مشاورات مكثفة عززها السيد الإبراهيمي الذي جاب كل أنحاء العراق، رغم القيود الأمنية، من أجل الوقوف على آراء جميع قطاعات المجتمع العراقي. وخلال الأشهر المنصرمة، انخرط المبعوث الخاص للأمين العام ومجلس الحكم العراقي وسلطة التحالف المؤقتة في إجراء مشاورات وطنية على نطاق واسع تخللها عقد اجتماعات عامة وامتدت لتشمل زعماء القبائل والزعماء الدينيين وزعماء العشائر والأحزاب السياسية من داخل مجلس الحكم وخارجه، والشخصيات البارزة والمجموعات النسائية، وغيرها. وقد استند اختيار الحكومة المؤقتة إلى معياري الكفاءة والأهلية، مع مراعاة عنصر التوازن السياسي والاجتماعي. ولئن كانت هذه الحكومة تمثل السواد الأعظم من الشعب العراقي، فقد كان متعذرا أن تشمل ما يزيد على ٤٠٠ من الأحزاب والرابطات السياسية التي نشأت وترعرعت في إطار العراق الجديد الحر.

وأود أن أشكر الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والأمين العام كوفي عنان على دعمهم ومساعدتهم في تشكيل الحكومة المؤقتة. وإنني ممتن بصفة خاصة للجهود الحثيثة التي

يبذلها السيد الإبراهيمي، الذي كان مُيَسِّراً ممتازاً في تحقيق هذه النتيجة الموفقة.

لقد كانت هذه العملية، في رأينا، شرعية ومتحضرة بدرجة معقولة. ولا يسعنا القول إنها كانت مثالية تماماً، ولكنني أعتقد أن النتيجة ستثبت خلال الأيام القادمة أنه لم يكن في الإمكان أفضل مما كان في ظل الظروف الراهنة.

واليوم، فإنني أحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه من خلال اعتماد مشروع قرار جديد لمجلس الأمن يبارك إنشاء الحكومة المؤقتة ذات السيادة. وأحض المجلس على اعتماد مشروع القرار ذاك في أقرب وقت ممكن، لدعم العملية السياسية الجارية، والتأكيد مرة أخرى على حاجة العراق إلى السيطرة على موارده، والإقرار باحتياج العراق إلى استمرار وجود قوة متعددة الجنسيات بالشراكة مع السلطات العراقية.

إننا نرحب ترحيباً قوياً باعتماد النص الإيجابي لمشروع القرار قيد النظر الآن ونشجعه، ونعرض فيما يلي آراءنا وتعديلاتنا المقترحة كيما يستجيب مشروع القرار بدرجة أكبر لرغبات الشعب العراقي وتطلعاته. ويجب أن تعرض آراء العراق وأن يسمعها الجميع، لأن مشروع القرار هذا سيكون مصادقة على العملية الديمقراطية التي عقد الشعب العراقي العزم على مواصلتها، والذي تكمن مصالحه في صميمها.

إننا نريد مشروع قرار جديدا لا غموض فيه يؤكد على نقل السيادة الكاملة إلى شعب العراق وممثليه. ويجب أن يشكل مشروع القرار هذا تحولاً واضحاً عن قراري مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و١٥١١ (٢٠٠٣)، اللذين أضفيا الصفة الشرعية على احتلال بلدنا. فمن خلال زوال صفة الاحتلال سنحرم الإرهابيين والقوى المعادية للديمقراطية من حشد القوى لبث العنف في بلدنا.

ونحن نتوقع أن يُقِر مشروع القرار نقلاً حقيقياً وشاملاً للسلطة في ٣٠ حزيران/يونيه. وهذا يعني إعطاء السلطة الكاملة للحكومة المؤقتة لتسيير شؤون العراق، واتخاذ قراراتها واضطلاعها بالشؤون الأمنية للعراق. ويجب أن يسمح نقل السيادة هذا إلى الحكومة المؤقتة أيضاً بالسيطرة على موارد العراق وأصوله وإدارتها والتصرف فيها. ويجب أن يكون للعراق دور رئيسي في الآليات التي يوافق مجلس الأمن على إنشائها لرصد استخدام موارده.

إننا ندرك أن تشكيل الحكومة المؤقتة هو حجر زاوية في عملية سياسية أوسع نطاقاً كما جاء في اتفاق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي عرضته على المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وفي ذلك الصدد، فإن القانون الإداري الانتقالي، الذي يحدد القانون المؤقت خلال هذه الفترة الانتقالية، يمثل عنصراً أساسياً في العملية السياسية. ومن الآن وحتى نهاية عام ٢٠٠٥، سيظل القانون الإداري الانتقالي هو الإطار القانوني والترتيب المؤقت الوحيد الذي يعبر عن تطلعات أغلبية الشعب العراقي في عراق حر ومتحد وديمقراطي.

إن المبادئ التي يجسدها القانون الإداري الانتقالي تعبر عن مسيرة العراق على طريق الإصلاح والديمقراطية؛ وهذا القانون ينظم عمل الحكومتين المؤقتة والانتقالية. وقد رحب أشقاؤنا في جامعة الدول العربية بإصدار القانون الإداري الانتقالي، ونحض مجلس الأمن على إقرار هذه الوثيقة التاريخية الهامة ومباركتها.

واستمرار دعم الأمم المتحدة للعملية السياسية أمر حيوي لمساعدتنا في مواجهة التحديات التي تنتظرنا. وهنا، أود أن أعرض الخطوات الأخرى المتخذة لضمان أن تكون العملية أكثر شمولاً.

ولتوسيع نطاق المشاركة، ثمة خطط لعقد مؤتمر وطني، المأمول عقده في تموز/يوليه ٢٠٠٤، لإتاحة الفرصة أمام كل من لديه الرغبة في أن يمثل من الأحزاب والأفراد للإدلاء بدلوه في العملية الديمقراطية. وقد تم بالفعل تشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر. كما أنشئت لجنة انتخابية للإشراف على الانتخابات، بمساعدة خبراء الأمم المتحدة ودعمهم. ويتمثل جزء من ولاية الحكومة المؤقتة في العمل عن كثب مع الأمم المتحدة ووكالاتها على التحضير للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٥. ولتحقيق ذلك، نلتمس المشورة والدعم المستمرين من الأمم المتحدة وندعو الدول الأعضاء إلى مساعدة العراق في كفالة الأوضاع الأمنية المؤدية إلى إجراء الانتخابات.

وفي هذا الصدد، نشعر نحن العراقيين بالامتنان للتحالف الذي أعاننا على التحرر من اضطهاد نظام صدام حسين. ونتقدم بالشكر للرئيس بوش ولرئيس الوزراء بلير على إخلاصهما والتزامهما إزاء هذه المهمة ونعرب عن تقديرنا للتضحيات التي قدمتها جميع قوات التحالف ومساعدتها شعب العراق على تحقيق الاستقرار والحرية والديمقراطية في العراق. كما لا بد لنا من الإقرار بالتضحيات التي يقدمها شعبنا في سبيل هذه القضية النبيلة. فقد أدت الإطاحة بالنظام السابق إلى انهيار الدولة ومؤسساتها بشكل كامل ونعكف منذ نيسان/أبريل من العام الماضي جاهدين على إعادة إنشاء قوى الأمن والقوات العسكرية والشرطة.

بيد أننا لم نبلغ بعد المرحلة التي نملك فيها القدرة على صون أمننا بأنفسنا ومن ثم يحتاج شعب العراق إلى المساعدة من القوات المتعددة الجنسيات ويطلب هذه المساعدة حتى تعمل عن كثب مع القوات العراقية على تحقيق استقرار الأوضاع. وأشدد على أن أي رحيل سابق لأوانه من جانب القوات الدولية من شأنه أن يؤدي إلى فوضى وإلى إمكانية حقيقية لنشوب حرب أهلية في العراق. وقد يترتب على ذلك أزمة إنسانية ويتيح للإرهابيين موطئ قدم لشن حملتهم الشريرة في بلدنا وخارج حدودنا. فاستمرار وجود القوة المتعددة الجنسيات سوف يعين في الحفاظ على وحدة العراق ويمنع التدخل الإقليمي في شؤوننا ويحمي حدودنا في هذه المرحلة الحرجة من إعادة الإعمار في بلدنا.

ومن الحقائق الموضوعية في العراق اليوم أننا بحاجة إلى استمرار مساعدة هذه القوات وشراكتها، ولكننا أيضاً بحاجة إلى تنظيم هذا الوجود في ظل ترتيبات لا تمس سيادة الحكومة المؤقتة ولا حق القوة المتعددة الجنسيات في الدفاع عن نفسها. فيجب أن تكون القوات العراقية تحت قيادة عراقية، على أن تعمل بالتنسيق والشراكة مع القوة المتعددة الجنسيات على تحقيق هذا الهدف. ويجب أن يكون للحكومة العراقية الانتقالية والحكومة العراقية المؤقتة الجديدة رأي في وجود تلك القوات في المستقبل، ونحث على أن يتجلى ذلك في مشروع القرار الجديد.

وأود أن أنهي كلمتي بتذكير مجلس الأمن بروح التعاون التي اتسمت بها عملية تشكيل الحكومة المؤقتة الجديدة في العراق وبمغزى إقامتها. فهناك ست نساء من بين الوزراء الـ ٣٢، والحكومة هي أكثر الحكومات تمثيلاً للشعب العراقي في تاريخ بلدنا. ومن الأمور ذات الدلالة أن نقل السلطة إلى الحكومة الجديدة كان سلمياً ولم ينطو على شيء من سفك الدماء الذي يميز انتقال السلطة تاريخياً في منطقتنا.

وخلال عملية المداولات المعقدة التي سبقت تشكيلها، عقدت مؤتمرات للمصالحة الوطنية في أربيل وبغداد تحدث فيها المستشار الخاص الإبراهيمي. ونشعر بالفخر لاستعداد جميع الأطراف المعنية لقبول الحلول التوفيقية ولإبداء تنازلات لا تحيز فيها من أجل خير أعمّ هو تحقيق مستقبل أفضل لجميع العراقيين. كما يمثل تأييد آية الله

العظمى السيستاني إشارة بالغة الإيجابية والأهمية من هذا الزعيم الديني الذي يتمتع باحترام كبير.

إن التطور السياسي في العراق تدريجي ومتزايد في شموله لجميع الأطراف، ولا نزال ثابتين على التزامنا بالخطوات الواضحة التي يجب اتخاذها نحو إجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٥. ولن نحافظ بغير هذا السبيل على سلامة العراق الإقليمية ووحدته أو نحقق لشعبنا بلداً ينعم بالسلام والرخاء.

السيد باعلي (الجزائر): اسمحوا لي أن أرحب بالسيد الوزير زيباري في هذا الاجتماع الهام لمجلس الأمن. وأود أن أشكره على تلبيته دعوة المجلس للتحاور معنا اليوم، ولمشاطرتنا أفكاره ورؤيته فيما يتعلق بمستقبل العراق وبما ينتظره هذا البلد الشقيق وهو على وشك استرجاع سيادته واستقلاله من المجتمع الدولي، ومن هذا المجلس بالذات، من مساعدة وتأييد لتعزيز سيادته وبناء مؤسساته الوطنية وتشييد اقتصاده الوطني.

نحن بطبيعة الحال حريصون كل الحرص على أن يسترجع العراق سيادته كاملة، وأن تمارس حكومته كل صلاحياتها وسلطتها وأن تدير كل شؤون العراق الداخلية والخارجية، بما في ذلك الجانب الأمني، والسيطرة الكاملة على ثروات العراق ودخله، وبالأخص فيما يتعلق بتسيير صندوق التنمية العراقي. ما تفضل به السيد الوزير يصب في هذا الاتجاه، وأود بهذا الصدد أن أشكره على ما قدمه لنا من أفكار ومن آراء، وبالطبع سنعمل كل ما في وسعنا للتعامل معها بروح إيجابية وبنّاءة، لأن الأمر في آخر المطاف يتعلق أولاً وقبل كل شيء بالعراق وبمستقبله، ولابد أن يرتاح العراق وأن ترتاح الحكومة العراقية للقرار الذي ستتمخض عنه أعمالنا.

وعليه، أود أن أطرح بعض الأسئلة على معالي الوزير، وأتمنى ألا تكون محرجة له.

أولاً، هل يعتقد معالي الوزير أن الصياغة الحالية للفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار تضمن للحكومة العراقية كل الصلاحيات والسلطة الكافية لممارسة سيادتها ومهامها ولتسيير شؤون العراق الداخلية والخارجية، بما في ذلك الأمن؟

ثانياً، هل يعتقد معالي الوزير أن اللغة التي جاءت بها الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار، المتعلقة بممارسة الحكومة العراقية سلطتها على قوات الأمن العراقية، كافية وتضمن حقيقةً للعراق كامل السيادة على قواته؟ وهل هناك حاجة لأن نوضّح هذا الأمر في مشروع القرار أكثر من ذلك؟

ثالثاً، كيف يرى معالي الوزير العلاقة بين الحكومة العراقية والقوة متعددة الجنسيات؟ هل يعتقد أن رسالة إلى المجلس بهذا الشأن كافية، أم أن هناك حاجة لأن نشير إلى بعض المبادئ العامة وأن نذكر بالأخص، مثلاً، أن الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بالعمليات العسكرية للقوة المتعددة الجنسيات تعود للحكومة العراقية؟

رابعا وأخيرا، بما أن الوزير أتى للتو من العراق، وهو أدرى بالظروف القائمة هناك، فهل يفي النص بالدور الذي يريده العراق للأمم المتحدة أم أنه يرى غير ذلك؟

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أرحب بعودة السيد زيباري إلى المجلس، هذه المرة بصفته وزير خارجية الحكومة العراقية المؤقتة.

إن العراق يقف على أهبة الاستعداد لاتخاذ خطوة مهمة جدا في تاريخه المعاصر. فالحكومة الجديدة التي أعلن عن تشكيلها في أوائل هذا الأسبوع ستتولى السيادة الكاملة

هـذا الشـهر، وفي الشـهور المقبلـة سـتكون لـديها المسـؤولية والسلطة لقيادة شعب العراق نحو إجراء انتخابات وطنية في أوائل العام المقبل. والعمل الذي ينتظر حكومة الوزير زيباري عمـل مبـهج في وعـده للمستقبل، ولكننـا متأكـدون مـن أن ذلك العمل لن يكون يسيرا. وسيطالَب هـو وزمـلاؤه بإظهـار التـزامهم تجـاه شـعب العـراق في وقـت صـعب وخطـير. أما الذين ينشرون الإرهـاب في محاولـة لاختطـاف الآمـال الـتي يعلقهـا الشـعب العراقـي علـى المسـتقبل فسيسـتمرون في شـن هجماتهم الماكرة والشريرة، بل قد يضاعفون هـذه الهجمـات. ونحـن نـدرك مـع الأسـف ولكـن بشـدة أن السـيد زيبـاري وزملاءه يواجهون مخاطر شخصية بخدمتهم لبلدهم.

وترحـب الولايـات المتحـدة ترحيبـا حـارا بتشـكيل حكومة من عراقيين مميزين من الرجال والنساء يمثلـون المجتمـع العراقي بما يتصف به من اتسـاع وموهبـة وتنـوع. وكمـا قـال الرئيس بوش يوم الثلاثاء ”فان لدى الحكومة الموهبة والالتزام والعـزم علـى قيـادة العـراق خـلال التحـديات الماثلـة أمامـه“ وتقـف الولايـات المتحـدة علـى اسـتعداد لمسـاعدة حكومـة العراق في تحقيق هدف إنشاء عراق آمن وديمقراطي يعيش في سلام مع جيرانه. ونتطلع إلى أن تنضـم إلينـا الـدول الأعضـاء في الأمـم المتحـدة لمسـاعدة شـعب العـراق علـى تحقيـق تلـك الرؤية.

ونشـيد بالسـفير الأخضـر الإبراهيمـي، المستشـار الخاص للأمين العام، على عمله الدؤوب في تهيئة الساحة أمام رئيس وزراء جديد لقيادة الشعب العراقي. وانخرط السفير الإبراهيمي في إجراء مشاورات شديدة الحساسية مع المئات ، بـل الآلاف، مـن العـراقيين الـذين يمثلـون العـراق في تنوعـه. ونتوقـع أن نـرى تلـك العمليـة مسـتمرة مـن خـلال تشـكيل مجلس وطني الشـهر المقبـل لإسـداء النصـح للحكومـة المؤقتـة ولمساعدتها.

واليوم، بينما ينضم إلينا الـوزير زيبـاري، ينظـر مجلـس الأمـن في نـص مشـروع قـرار عممـه وفـدي ووفـد المملكـة المتحـدة. إن مشـروع القـرار يحيـي اللحظـة الجديـدة الـتي نواجههـا في تـاريخ العـراق: ألا وهـي أن احـتلال العـراق سينتهي؛ وسيتولى الشعب العراقي المسؤولية الكاملة والسلطة لحكم أمة فخورة وغنية. وسيشـهد اعتمـاد المجلس في الوقـت المناسب لمشروع القرار ذاك على تغيير أساسي في العلاقة بين مجلس الأمـن والعـراق بعـد مـرور حـوالى ١٤ عامـا منـذ قـام صدام حسين بغزو الكويت.

إننا نرحب بوجود الـوزير زيبـاري هنـا في نيويـورك، كمـا نرحـب بإسـهام العـراق في تبـادل الآراء بشـأن مشـروع القـرار قيـد المناقشـة. وفي الأيـام المقبلـة، ستشـغل حكـومتي وشـركاؤنا في القـوة المتعـددة الجنسـيات الحكومـة العراقيـة الجديـدة في نطـاق واسـع مـن المسـائل، وخاصـة بشـأن طـابع الشـراكة الأمنيـة بـين القـوة المتعـددة الجنسـيات والشـعب العراقي. والولايـات المتحـدة ملتزمـة بـدعم الحكومـة العراقيـة الجديدة في عملها على تحقيق الاستقرار الـدائم في العـراق وفي الـتمكين مـن إجـراء انتخابـات وطنيـة في نهايـة كـانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وهذه ستكون شراكة حقيقية قائمة على أهـداف مشـتركة وتعـاون ملمـوس علـى جميـع الصـعد، مـن الجنـود الـذين يقومـون بـدوريات راجلـة إلى أعلـى مسـتويات الحكومتين ذاتي السيادة.

ولـن ينتـهي عملنـا في مجلـس الأمـن لـدعم الشـعب العراقـي باعتمـاد مشـروع القـرار هـذا أو بانتـهاء الاحـتلال. فـلا بـد أن نجابـه بقـوة وتصـميم أولئـك الـذين يسـعون إلى حرمـان الشـعب العراقـي مـن فرصـة إنشـاء حكـم ذاتي ديمقراطي، وأولئـك الـذين يسـعون إلى بـذر عـدم الاسـتقرار والخوف والإرهاب في العراق. ولـن تحجـم الولايـات المتحـدة عـن الاضـطلاع بهـذه المهمـة. وهـذا عمـل يسـتلزم بـذل جهـد مشـترك مـن المجتمـع الـدولي، بـالوقوف جنبـا إلى جنـب مـع

الشعب العراقي ومع الحكومة العراقية المؤقتة فيما يتحركان على طريق إجراء الانتخابات وتطوير مؤسسات حكم قادرة، وفيما يعملان على إنشاء مستقبل مستقر وسلمي وديمقراطي لبلدهما.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): يشكر الوفد الصيني السيد زيباري على إحاطته الإعلامية. وهذه هي المرة الأولى التي يسمع فيها مجلس الأمن من ممثل الحكومة العراقية المؤقتة بشأن الحالة الراهنة في ذلك البلد وبشأن مشروع القرار الجديد للمجلس. ونأمل أن يسنح لنا المزيد من تلك الفرص.

وكما ذكر الأمين العام كوفي عنان، فان تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة يرمز إلى بداية جديدة. وترحب الصين بالحكومة العراقية المؤقتة، كما يحدونا الأمل في أن يؤدى ذلك قريبا إلى إستعادة السيادة العراقية الكاملة وإلى استقرار الحالة في العراق. ونأمل ونثق بأنه، مع التأييد الواسع للشعب العراقي والدعم القوي من المجتمع الدولي، ستنجز الحكومة المؤقتة مهتمها بشكل سلس.

وسيكون اعتماد المجلس في الوقت المناسب لمشروع القرار الجديد أمرا هاما لتطوير العراق في المستقبل. وتحقيقا لتلك الغاية، اتخذت جميع الأطراف مواقف بناءة كما أنها أجرت مشاورات متعمقة بشأن مشروع القرار المتعلق بالمسألة العراقية، حسبما اقترحته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

إننا نؤمن بأن مشروع القرار الجديد ينبغي أن يبعث بإشارتين واضحتين. الإشارة الأولى هي إنهاء الاحتلال العسكري للعراق وعودة السيادة الكاملة إلى الشعب العراقي. فبعد ٣٠ حزيران/يونيه، ستمارس الحكومة العراقية المؤقتة السيادة الكاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والقضائية والدبلوماسية. ثانيا، ينبغي لنشر القوات المتعددة الجنسيات وعملياتها أن يحترما على نحو فعال رأي الشعب العراقي. وينبغي السعي إلى إجراء مشاورات مسبقة والحصول على موافقة الحكومة العراقية المؤقتة بشأن العمليات العسكرية الكبرى، تعبيرا عن حقيقة أن الحكومة المؤقتة تحظى بالسيادة الكاملة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون مدة بقاء القوة المتعددة الجنسيات متماشية مع العملية السياسية في العراق.

ونؤمن بأنه ينبغي، في مشاوراتنا بشأن مشروع القرار، أن نستمع لآراء العراق وآراء جيرانه. ولن نتمكن حقا من القيام بعمل ما يؤدي إلى تحقيق استقرار الحالة الأمنية في العراق والى التنفيذ السلس لتعمير العراق إلا حينما نضع مشروع قرار جيدا يحظى بتأييد أوسع نطاقا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه عدد من الأسئلة إلى وزير الخارجية زيباري. أولاً، ما هي توقعات الحكومة المؤقتة الجديدة في العراق تجاه مشروع قرار جديد؟ وهل لديه أي اقتراحات بهذا الشأن؟ ثانياً، ما هي الآمال التي تعقدها الحكومة المؤقتة بشأن الدور المحدد للأمم المتحدة؟ ثالثاً، ما مدى التقدم المحرز فيما يتصل بالاتفاق الأمني الذي تفاوض عليه العراق مع القوة المتعددة الجنسيات؟

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا لحضور الأمين العام، على الأقل في بداية هذه الجلسة، ونرحب كثيراً، من غير ريب، بالفرصة السانحة لتبادل الآراء مع وزير الخارجية السابق والجديد، السيد زيباري، حول مضمون مشروع القرار الجديد بشأن العراق. وما فتئنا ندعو إلى هذا الحوار، لأننا نؤمن إيماناً قوياً بأنه لا بد أن يكون للحكومة العراقية المؤقتة الجديدة دور في الإطار الذي سيوفره مشروع القرار هذا خلال الأشهر القادمة.

إن ألمانيا ما انفكت خلال المفاوضات وحتى الآن تؤيد مبدأ أساسياً – ألا وهو ضرورة ألا تُفرض العملية السياسية والهيكل الأمني للفترة الانتقالية هذه على العراق، سواء من جانب مجلس الأمن أو من أي جهة أخرى، حتى وإن تم ذلك بكل النوايا الطيبة. وأعتقد أن من الإنصاف القول إنه من المهم جداً لمصداقية ذلك الإطار المؤقت أن يكون نتيجة مشاورات مباشرة بين الحكومة الانتقالية المعينة ومجلس الأمن، وألاّ يكون مجرد نتيجة لترتيبات أو اتفاقات ثنائية.

وعليه، فإننا نؤيد الفكرة التي أعرب عنها أعضاء المجلس الآخرون في جلسات سابقة ومفادها ألا يقتصر إجراء هذا الحوار مع ممثلي الحكومة الانتقالية على مرة واحدة. وبالطبع، فإننا نقدر تماماً كذلك لو أن القيادة السياسية الجديدة أبدت استعدادها لمواصلة هذه المناقشات مع المجلس في وقت مبكر من الأسبوع القادم.

وفي رأينا، فإن المسائل الرئيسية فيما يتعلق بمشروع القرار المقبل هي ذات شقين: أولاً، أنه ينبغي أن يوجه رسالة واضحة تمثل تحولاً حقيقياً عن الاحتلال، وبالتالي تولد القبول اللازم بين الشعب العراقي؛ ثانياً، يجب أن يحدد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل من الحكومة المؤقتة، والقوة المتعددة الجنسيات وسلطات الاحتلال السابقة، والأمم المتحدة، في علاقة ثلاثية، بأسلوب يتسق مع الإشارة المنشودة لنقل كامل السيادة والسلطة.

إننا ندرك تماماً أنه لا بد من مواءمة وجود قوات أجنبية قوامها حوالي ١٤٠ ٠٠٠ جندي فضلاً عن عدة آلاف من المدنيين الأجانب مع مفهوم استعادة السيادة الكاملة بصورة حقيقية ويعتد بها. ولئن كنا ندرك أن الصيغة المنقحة لمشروع القرار الأمريكي- البريطاني تمثل محاولة مخلصة لتحقيق تلك المواءمة، فإننا نعتقد أنه لا يزال ثمة مجال لتحسين النص بغية جعل استعادة الملكية العراقية والسيادة الكاملة أكثر مصداقية، لاسيما في ثلاثة مجالات أساسية من النص بصيغته الراهنة.

تتعلق النقطة الأولى التي أود تناولها بنقل السيادة. ففي رأينا، يجب أن يكون واضحاً أنه سيتم نقل السلطة الكاملة، وأعتقد أنني سمعت من وزير الخارجية ومن ممثلي التحالف أن تلك هي النية. ونعتقد أن أي قيود قد تنشأ في بعض المجالات ينبغي ألاّ تكون سوى القيود التي تنشأ ذاتياً نتيجة لطبيعة الحكومة الانتقالية – بحكم كونها حكومة مؤقتة.

أما النقطة الثانية فتتعلق بفترة ولاية القوة المتعددة الجنسيات. ونحن نوافق على ما قاله وزير الخارجية والسفير نغروبونتي من أن أي انسحاب سابق لأوانه للقوات لن يكون مستصوباً، ولكننا نعتقد أن تحديد موعد نهائي – أي موعد محدد لانتهاء ولاية تلك القوة – سيكون إشارة هامة ينبغي تضمينها في النص، بغض النظر عن احتمال تجديد تلك الولاية أو، بالتالي، استناد وجود القوات الأجنبية في العراق إلى أساس قانوني مختلف، كأن يكون ذلك بناء على اتفاق بشأن مركز القوات.

وفضلاً عن ذلك، لا بد من توضيح حق الحكومة الانتقالية القاطع في إنهاء تلك الولاية مبكراً متى أرادت ذلك توضيحاً لكونها حكومة ذات سيادة كاملة.

أما ملاحظتي الثالثة فتتعلق بالهيكل الأمني – أي توصيف المبادئ العامة التي ستحكم اقتسام المسؤوليات بين الحكومة المؤقتة والقوة المتعددة الجنسيات – أو الشراكة، كما أسماها السفير نغروبونتي. وذلك لا يعني التدخل في كل كبيرة وصغيرة، بل لا بد أن يُترك ذلك لتقدير الأطراف الموجودة في الميدان.

غير أنني أود أن أوجه سؤالين إلى وزير الخارجية في ذلك الشأن. ما هي المبادئ العامة التي يعتقد أنها ينبغي أن تكون عوامل حاسمة في العلاقة بين القوة المتعددة الجنسيات وحكومته، وخاصة حين يتعلق الأمر بتضارب الآراء حول بعض المسائل؟ وفي هذا الإطار، فإن سؤالي الثاني هو أن مشروع القرار يشير إلى طلب من حكومته باستمرار وجود القوة المتعددة الجنسيات وإلى رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن تتعلق بتلك القوة. هل يمكن لوزير الخارجية إفادتنا بمضمون تلك الرسالة أو أن يوضح لنا صورة الأوضاع الراهنة؟

إننا سنقدر كثيراً آراء حكومته بشأن تلك المسائل والجوانب الأخرى في نص مشروع القرار. وبالطبع، نحن ندرك أن الحكومة المؤقتة لم تُعَين إلاّ قبل بضعة أيام وأنه ربما لم تسنح لها الفرصة بعد لمناقشة كل جوانب مشروع القرار تفصيلاً، إلاّ أننا نعتقد أنه مشروع قرار هام، وأن رسالته ربما تؤثر على قابلية الانتقال السياسي في العراق. لذلك، فإننا نهتم اهتماماً كبيراً بالوقوف على آرائه الأولية اليوم ونتطلع إلى حوار مستمر مع المسؤولين في بلده.

السيد دي لا سابلبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أرحب بالسيد زيباري وأن أهنئه على تثبيته وزيراً للخارجية. لقد أحطنا علماً بتشكيل الحكومة العراقية المؤقتة التي ستبدأ عملها في ٣٠ حزيران/يونيه. ونتمنى لتلك الحكومة التوفيق الكامل في أداء المهمة الصعبة للغاية التي تنتظرها إلى حين إجراء الانتخابات. وفرنسا، من جانبها، على استعداد للعمل مع حكومة العراق والإسهام في إعادة الإعمار الاقتصادي والسياسي لهذا البلد.

وأود أيضاً أن أقول للسيد زيباري كم كان وجوده هنا اليوم مفيداً. فمجلس الأمن يعكف منذ عدة أسابيع على مناقشة مشروع قرار هام بالنسبة لمستقبل العراق، ولا بد، بالطبع، أن يكون على علم كامل بآراء السلطات العراقية وتطلعاتها.

وأعتقد أن المناقشات التي أجريناها في مجلس الأمن خلال الأسابيع الماضية تبين الآن أن جميع أعضائه يتشاطرون نفس الهدف: ألا وهو الاستعادة الكاملة وغير المنقوصة للسيادة العراقية في ٣٠ حزيران/يونيه؛ وذلك هو ما حدثنا عنه السيد زيباري في بيانه في وقت سابق.

وينبغي للحكومة العراقية التي تشكلت، أن تتولى السلطة الكاملة والشاملة في جميع المناطق اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه.

وبالإضافة إلى قضية تكوين الحكومة، نعتقد أن مصداقيتها في نظر العراقيين ستعتمد على قدرتها على الحكم على نحو كامل وباستقلالية تامة. وفي الوقت نفسه، نعلم جميعا – مثلما ذكر السيد زيباري قبل قليل – إن الاحتفاظ بقوة متعددة الجنسيات في العراق يظل ضروريا لبعض الوقت بغية الإسهام في استقرار البلد ومساعدة العراقيين على تولي المسؤولية الكاملة عن أمنهم في أقرب وقت ممكن.

ونحن لا نعتقد أن هذين المطلبين متعارضان – ليس بالضرورة، على الأقل. فمن الممكن التوفيق بين استعادة السيادة والاحتفاظ بوجود عسكري أجنبي كبير. ومن الممكن التعايش بين حكومة ذات سيادة وقوة متعددة الجنسيات، مع احترام السلطة الكاملة للحكومة وضمان الفعالية التشغيلية للقوة في الوقت نفسه.

غير أننا نرى أنه لا يكفي أن نصدر قرارا بإقامة تعاون أو شراكة بين حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات. ومن دون الدخول في التفاصيل والأساليب، يجب تحديد المبادئ والمعايير العامة لذلك التعاون وتلك الشراكة في القرار. ويجب أن يكون لدى الحكومة العراقية الانتقالية السلطة الكاملة على قواتها الأمنية وقواتها المسلحة. والقرار

بتوفير تلك القوات للقوة المتعددة الجنسيات يعود إلى الحكومة، إذا اعتبرت ذلك أمرا مطلوبا أو مرغوبا فيه. ولذلك ينبغي ألا تشترك القوات العراقية في عمليات القوة المتعددة الجنسيات من دون موافقة حكومة العراق.

ونعتقد أيضا بأن القوة المتعددة الجنسيات يجب أن تنفذ ولايتها بتنسيق وثيق مع الحكومة العراقية. ويجب الحصول على موافقة مسبقة من حكومة العراق لتنفيذ عمليات محددة واسعة النطاق، يمكن أن تترتب عليها عواقب سياسية كبيرة. هل يمكن لنا أن نخاطر بتكرار سيناريو الفلوجة، في وقت سيكون من بين التحديات الكبرى للحكومة الجديدة فيه تنظيم الحوار الوطني والمصالحة تمهيدا للانتخابات؟

ونعتقد بأن من الحيوي أن تتمكن الحكومة العراقية – الحكومة التي ستتشكل نتيجة للانتخابات – من اتخاذ قرار حر بإنهاء ولاية القوة المتعددة الجنسيات. وذلك القرار يعود إليها وحدها.

وأود أن أنوه بأن تلك المبادئ كانت جميعها موضوع بيانات توافقية عامة أصدرها زعماء على مستوى رفيع في التحالف وبلدان أخرى لا تنتمي إلى التحالف، بما فيها بلدي. ويبدو لي أن هناك توافقا عريضا في الآراء حول تلك المبادئ. وفي ظل تلك الحالة، ينبغي ألا يتعذر إدراج تلك المبادئ في القرار قيد المناقشة إذا ارتأينا أن من الضروري إرسال إشارة واضحة وذات مصداقية إلى شعب العراق بأن حكومته ستكون مسؤولة مسؤولية كاملة وأن الوجود المؤقت للقوة المتعددة الجنسيات لا يعني طعنا في سيادته.

أخيرا، ينبغي للمجلس أن يسترشد في عمله بآراء شعب العراق وتوقعاته. وقد ذكر وزير خارجية العراق بالفعل بعضا من النقاط التي أشرتُ إليها. وسنكون ممتنين له جدا إذا قدم لنا أي معلومات إضافية عن تلك النقاط. ونأمل أيضا أن تتاح لنا الفرصة لمواصلة مناقشاتنا معه. لقد كنا مسرورين جدا من تبادل الآراء الذي أجريناه هذا الصباح وسيكون من دواعي سرورنا إجراء تبادلات أخرى مع مسؤولين عراقيين آخرين في الأيام المقبلة.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أولا، أرحب بحضور وزير الخارجية زيباري الموجود معنا في المجلس مرة أخرى، ولكن بصفة أخرى الآن. ويبدو لنا أن اقتراحاته وتوصياته أساسية جدا لاتخاذ قرار جيد بشأن مستقبل العراق في هذه الفترة الشديدة الأهمية.

ومثلما قال، اتُّخذت الخطوة الأولى في العملية السياسية بتعيين حكومة مؤقتة ذات سيادة. ومثلما قال أيضا، هذه هي أفضل نتيجة ممكنة في ظل الظروف الراهنة. إنها حل وسط. وهذه الحالة، شأنها شأن أي حل وسط، قد لا تكون الحالة الأمثل، ولكنها حالة تستند إلى الواقع. وإننا نتفق معه على أن الفكرة الأساسية في القرار الذي سيعتمده المجلس ينبغي أن تكون النقل الكامل للسيادة إلى العراقيين في ٣٠ حزيران/يونيه. ونحن نعتقد بأن تعيين الحكومة المؤقتة كان خطوة مهمة في ذلك الاتجاه وكذلك في الجدول الزمني للانتقال السياسي صوب الديمقراطية الكاملة.

وهذه الحكومة تستحق إعطاءها الفرصة لتنفيذ مهامها المحددة لفترة محدودة. والآن، يمثل التحدي أمامنا في مجلس الأمن في إعداد قرار جيد، قرار يسهم بحق في النقل الكامل للسيادة إلى الحكومة المؤقتة، من دون أي غموض وبأكبر قدر ممكن من الوضوح وبمدخلات إضافية، إذا أمكن، من الحكومة العراقية ذاتها في الأيام المقبلة.

لقد أحرزنا بالفعل تقدما كبيرا، ولكن النص لا يزال بحاجة إلى أن يلقي قدرا أكبر من الضوء على العلاقة بين

الحكومة المؤقتة ذات السيادة والقوة المتعددة الجنسيات. ويجب أن يؤكد مجددا مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ويجب أن يحدد بقدر أكبر من الوضوح نهاية ولاية القوة المتعددة الجنسيات، مع فهم أن وجود القوة سيكون مطلوبا لفترة زمنية طويلة، مثلما أوضح الوزير زيباري نفسه.

وفي ذلك السياق، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أطرح ثلاثة أسئلة قد تساعد المجلس في عمله المتعلق بإعداد مشروع القرار.

أولا، في المرحلة السابقة لاختيار الحكومة المؤقتة، حُددت بعض المعايير بشأن مستقبل حكومة العراق المؤقتة في المستقبل. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرف إذا كانت الحكومة الجديدة قد اعتمدت أو نظرت في اعتماد الشرط بألا يكون الأعضاء المعينون في الحكومة المؤقتة مرشحين في الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير من العام المقبل؟

ثانيا، أود أن أعرف ما هي العناصر الأساسية، في رأي وزير الخارجية، التي من شأنها أن تمكن الحكومة المؤقتة من أن تمارس سلطتها كاملة وفقا للسيادة التي ستتمتع بها اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه. وبعبارة أخرى، ما هي المكونات التي لا غنى عنها والتي ستشمل السيادة الكاملة والتامة التي يريد الوزير زيباري أن تنعكس في القرار؟

أخيرا، لقد قرأنا في الصحافة بعض البيانات المنسوبة إلى أعضاء في الحكومة المؤقتة بشأن موضوع الأمن.

ولذلك السبب، وتعقيبا على كلمات الوزير زيباري نفسه التي تشير إلى السيطرة الكاملة للقوات العراقية، نود أن نعرف ما إذا كانت السلطات العراقية الجديدة تأمل أن تكون لديها هذه السيطرة الكاملة والفعالة على القوات المسلحة والقوات الأمنية للبلاد. فكيف تأمل ضمان التنسيق مع القوة المتعددة الجنسيات؟

وأود أن أطرح سؤالا آخر، ينبغي ألا يشعر الوزير زيباري بأنه مضطر للإجابة عنه. أية سياسة ستُنتهج تجاه الميليشيات الموجودة حاليا على أرض الواقع؟ فذلك يمكن أن يكون مشكلة للعملية السياسية المقبلة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): منذ بداية الأزمة في العراق العام الماضي ما فتئت باكستان تسترشد بمصالح ورفاهة الشعب العراقي – قبل الحرب وخلالها وبعدها. وفي أعقاب الحرب في العراق، نادت باكستان بالاحترام الكامل لمبادئ أساسية معينة، وهي السيادة العراقية ومصالح الشعب العراقي؛ ووحدة العراق وسلامته الإقليمية؛ وسيطرة العراق على موارده الطبيعية. ولقد أسعدنا انعكاس تلك المبادئ في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والقرارات اللاحقة التي اتخذها المجلس.

وكما نقر جميعنا اليوم، يدخل العراق مرحلة جديدة في وجوده السياسي. فلقد تشكلت للتو حكومة مؤقتة، وطالبت بكل رموز السيادة الكاملة. وكما قيل لنا، فإن تشكيل الحكومة المؤقتة من خلال عملية تشاورية قادها الأمين العام ومبعوثه الخاص السيد الأخضر الإبراهيمي، هو خطوة أولى في الانتقال إلى حكومة تمثيلية بالكامل. ودور الأمم المتحدة والسيد الإبراهيمي هو، في رأينا، دور حيوي في تشجيع القبول بالحكومة المؤقتة داخل البلد وخارجه.

ولقد رحبت حكومة باكستان بتعيين الإدارة العراقية المؤقتة باعتبار ذلك خطوة نحو استعادة حكومة تمثيلية بالكامل في البلاد. وتأمل باكستان أن يمارس العراق، في ظل الإدارة المؤقتة، السيادة الكاملة التي تعطيها مصداقية وتحمي وحدة العراق وسلامته الإقليمية وتساعد على استعادة الأمن والاستقرار في البلاد. كما تأمل باكستان أن تؤدي

الأمم المتحدة دورا مركزيا في مساعدة الشعب العراقي على ممارسة السيادة الكاملة وتحقيق استعادة الأمن والاستقرار وإعادة إعمار بلده في أقرب وقت ممكن.

ونحن نتطلع إلى الاستماع لتقرير مفصل من السيد الإبراهيمي في المستقبل القريب والحصول على تقييمه للوضع ولآفاق المستقبل. ولقد استمعنا باهتمام وانتباه إلى البيان الذي أدلى به وزير الخارجية زيباري في مجلس الأمن اليوم. وسيتجاوب وفد بلادي مع آراء الحكومة العراقية المؤقتة لدى نظره في مشروع القرار الذي ينظر فيه مجلس الأمن حاليا. وفي هذا السياق، أود أن أقدم بعض الملاحظات وأن أطرح بعض الأسئلة على وزير الخارجية.

لقد ذكر وزير الخارجية زيباري أن أكثر من ٤٠٠ جماعة سياسية قد ظهرت في العراق، ومن الواضح أنها ليست كلها ممثلة في الترتيبات المؤقتة. ونود أن نعرف ما إذا كانت الحكومة المؤقتة تنوي مواصلة الجهود لضمان أوسع احتواء ممكن لمختلف الجماعات السياسية ولحشد أكبر دعم ممكن من الشعب العراقي.

ثانيا، لاحظنا أن الحكومة العراقية المؤقتة تود الحصول على سلطة كاملة؛ وفي ذلك السياق نود أن نسأل عما إذا كانت تتوخى أية قيود على هذه السلطة من خلال قيود تفرضها هي على نفسها. وشعب العراق، حسبما أخبرنا وزير الخارجية زيباري، يحتاج إلى القوة المتعددة الجنسيات – وأنه قد طلبها – من أجل المساعدة على استقرار الوضع الأمني. وسنغدو ممتنين إذا تعرفنا على تقييمه للمصادر الرئيسية للتهديد الأمني الذي يواجهه العراق اليوم. ثانيا، هل تفكر الحكومة المؤقتة في أي إطار زمني بالنسبة لوجود القوة المتعددة الجنسيات؟

ولقد ذكر وزير الخارجية زيباري أيضا أنه سيكون لزاما تنظيم القوة المتعددة الجنسيات، وأنه ستقام شراكة بين السلطات العراقية والقوة المتعددة الجنسيات. نود أن نعرف ما إذا كان قد تم بالفعل التفكير في طبيعة هذه الشراكة في المجال الأمني، وما إذا كان هناك تصور لإنشاء أية آليات بغرض تنظيم تلك الشراكة.

أخيرا، أود أن أترك بضعة أسئلة ليفكر فيها وزير الخارجية. لعل الوفد العراقي يرد عليها لاحقا إن لم يستطع فعل ذلك في الوقت الحالي. وتتعلق هذه الأسئلة بأحكام مشروع القرار المعني بحظر الأسلحة، وهيئة الرقابة الدولية على صندوق التنمية العراقية. هل تشعر الحكومة المؤقتة بأن هذه الأحكام تتسق مع توفير السيادة الكاملة والسلطة الكاملة للحكومة العراقية؟

أخيرا، ننتظر من الحكومة المؤقتة أيضا أن تجري قريبا اتصالات ومشاورات مع جيرانها. وسيسعدنا التعرف على أية خطط لمثل هذه الاتصالات والتعاون، التي نعتقد أنها ستعزز الأمن و الاستقرار، في العراق و أماكن أخرى في المنطقة على حد سواء.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للسيد زيباري على بيانه.

تم في ١ حزيران/يونيه تشكيل الحكومة المؤقتة وحل مجلس الحكم المؤقت. وفي وقت سابق، قدم إلينا الأمين العام إحاطة إعلامية بشأن النتائج التي أسفرت عنها مهمة مبعوثه الخاص، السيد الإبراهيمي في العراق. ونحن نتطلع إلى تقرير السيد الإبراهيمي نفسه. وظلت روسيا تدعو دائما إلى إعادة السيادة الكاملة عاجلا إلى العراق. وللقيام بذلك من المهم للغاية أن يعترف الشعب العراقي بالحكومة المؤقتة بوصفها القوة السياسية الرئيسية في البلد. وفي ذلك الصدد، يرحب وفدي بما قاله الأمين العام في مشاورات المجلس، وهو أن العراقيين أنفسهم سيحكمون على حكومتهم لا على أساس البيانات وإنما على أساس الأعمال المحددة التي تقوم بها

الحكومة. وأعربت روسيا أيضا عن تقديرها لتعليق آخر للأمين العام وهو أنه لا يمكن ضمان الأمن في البلد بالوسائل العسكرية وحدها وأنه لا بد لنا من ضمان إشراك أعلى نقاد الحكومة صوتا في الحوار الوطني المقبل.

ونأمل أن تتمكن الحكومة المؤقتة من تقديم إسهام كبير في إنشاء المؤسسات الوطنية والنظام الحكومي، وفي مواجهة تحديات مثل تحقيق الاستقرار الداخلي، وإصلاح الاقتصاد والهياكل الاجتماعية الأساسية وبسط سلطة القانون والنظام. ونرى أنه يتعين على المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، أن يقدم أكبر قدر ممكن من المساعدة إلى الشعب العراقي لتحقيق تلك الأهداف.

إن مجلس الأمن يعمل على صياغة مشروع قرار بشأن العراق. ومهمتنا ضمان وحدة الشعب العراقي وسيادته من جديد وتحقيق الاستقرار والديمقراطية والازدهار في البلد. ويجب علينا ضمان أن نعمل في توافق مع آراء العراقيين وألا نفرض إرادتنا عليهم. وفي ذلك الصدد، نود أن نسمع من الحكومة الانتقالية أفكارا محددة فيما يتعلق بالمساعدة الدولية للعراق، لا سيما في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإنسانية. وسنأخذ تلك الأفكار بعين الاعتبار في عملنا المقبل بشأن مشروع قرار المجلس المتعلق بالعراق.

ونوصي أيضا بأن يأتي رئيس الحكومة المؤقتة، مع عدد من الوزراء، إلى نيويورك للاجتماع بأعضاء مجلس الأمن. ويمكن أن يكون أحد البدائل عقد اجتماع في المنطقة، مما سيتيح لجيران العراق فرصة المشاركة بفعالية في الحوار مع القيادة العراقية.

أود الآن أن أوجه عدة أسئلة. أولا، ما هي المجالات ذات الأولوية؟ وعلى أساس أي أولويات تود الحكومة المؤقتة تلقي المساعدة الدولية من المجتمع الدولي؟ وماهو الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في ذلك الصدد؟

سؤالي الثاني يتعلق بالحالة فيما يتعلق بموضوع أسلحة الدمار الشامل، حيث لم توجد أسلحة للدمار الشامل. ونحن نرى أنه لا بد لمشروع القرار الذي يقوم مجلس الأمن بإعداده من أن يجيب بوضوح على السؤال المتعلق بمن سيكون مسؤولا عن البحث عن آثار أسلحة الدمار الشامل وعن المحافظة على سلامة المواقع وجميع المواد التي وجدت في ظل مراقبة بعثة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ما رأي الوزير في أن يستأنف عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبعثة الرصد والتحقق والتفتيش بالتزامن مع نقل السلطة إلى الحكومة المؤقتة بغية أن ينشر في العراق نظام لمراقبة نزع السلاح في الأجل الطويل على أساس قرارات مجلس الأمن؟

سؤالي الثالث، الذي سبق لبعض الوفود أن طرحته، يتعلق بالتفاعل بين الحكومة المؤقتة والقوة الدولية. والسؤال الأخير: هل يرى الوزير أن من المهم النظر في عقد مؤتمر دولي، ربما في عدة مراحل، بوصفه وسيلة لتوفير أداة لعملية التسوية العراقية؟ ما رأي الوزير في تلك الفكرة؟

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): إنني أيضا أرحب من كل قلبي بحضور وزير الخارجية العراقي، معالي السيد هوشيار زيباري، اليوم بين ظهرانينا في مجلس الأمن. وفي الحقيقة هذه هي الفرصة الأولى التي يستمع فيها أعضاء المجلس، بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة، إلى آراء تلك الحكومة وتوقعاتها بشأن أفضل الطرق التي يمكن للمجلس أن يساعد بها العراقيين على تحويل طموحاتهم إلى حقائق ملموسة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بحضور الأمين العام في وقت سابق من هذه الجلسة.

وينبغي أيضا إثبات الفضل للأمم المتحدة في أنها قطعت هذه المسافة حتى الآن، حيث نستمع اليوم إلى تلك

النظرة المستشرفة للمستقبل والبيان الذي يعبر عن رؤية ثاقبة وثقة بالنفس، من ممثل فخور للعراق الجديد.

لقد أسفرت بعثتا الإبراهيمي وبيريلي عن نتائج قيمة. ورحبت حكومتي بتشكيل الحكومة المؤقتة في ١ حزيران/يونيه بوصفه خطوة هامة نحو نقل السيادة الكاملة إلى العراق في ٣٠ حزيران/يونيه. وكان رأيها أيضا أنه بإقامة الحكومة المؤقتة تكون العملية السياسية في العراق قد دخلت مرحلة جديدة وهامة. ونأمل مخلصين أن تتمكن الحكومة المؤقتة من بلورة تفكير الشعب العراقي والمحافظة على وحدة طموحاته وأن تبدأ بداية جريئة في معالجة المهام التي تنتظرها وهي أكثر المهام تعقيدا – التنفيذ السليم للجدول الزمني السياسي لتنظيم وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في العراق.

وفيما يخصنا نحن في مجلس الأمن، أود أن أعلن هنا مرة أخرى عزم رومانيا على دعم اعتماد المجلس لقرار جديد بشأن العراق يساعد بأفضل وجه على تيسير عمليات التحول الشاقة في ذلك البلد. ويبدو أن تعليقات الوزير زيباري التي أدلى بها آنفا تدل على أننا نسير في الإتجاه الصحيح. وأود أن أؤكد لوزير الخارجية زيباري التزام رومانيا الراسخ بمواصلة دعم عمليات الانتقال الجارية في العراق، ولا سيما الجهود الرامية إلى إحلال الاستقرار التي تضطلع بها القوة الدولية وإلى التعمير المؤسسي والاقتصادي للبلد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بينما ننتظر ممثل المملكة المتحدة ليدلي ببيانه، اسمحوا لي أن أدلي ببيان موجز بصفتي ممثلا للفلبين.

إننا نولي أهمية كبيرة لتعمير العراق. ونحن مقتنعون أيضا بأن الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في العملية السياسية المفضية إلى إنشاء حكومة دائمة في العراق. ومما له أهمية بالغة أن العملية السياسية الجارية لإعادة السيادة إلى الشعب العراقي حظيت بالقبول والدعم التامين من الشعب العراقي.

وكما شدد الكثيرون من داخل الأمم المتحدة وخارجها، تملّك العراقيين للعملية يجب أن يكون المبدأ الذي يُهتدى به في هذه الممارسة. إن شرعية العملية في أعين العراقيين ستكون عنصرا حاسما في كفالة أن ترسخ جذور الديمقراطية والاستقرار في العراق. لدينا دور هام يجب أن نؤديه في إحراز ذلك الهدف.

ونهوجنا إلى هذا الهدف يمكن أن تختلف، لكن الشيء الواضح هو أن العراق يتطلب مشاركة وتعاون المجتمع الدولي وخطط وبرامج الأمم المتحدة والمهتمين الآخرين بوضع العراق على المسار المؤدي إلى السلام والاستقرار. وإن الدور الرائد الذي تؤديه الأمم المتحدة في هذا الجهد سيكون التوصل الحاسم إلى توافق آراء دبلوماسي فيما بين جميع العناصر الرئيسية الفاعلة لمد يد المساعدة في إعمار العراق. وجهودنا ستذهب سدى من دون المدخلات اللازمة من الذين سيتأثرون مباشرة بإجراءاتنا: أبناء الشعب العراقي أنفسهم. وبالتالي فإن مجلس الأمن يستفيد فائدة جمة من حضور الوزير زيباري اليوم، الذي قدم لنا عرضا واضحا لرغبات وطموحات الشعب العراقي في تأسيس عراق جديد.

وأيا كان الإجراء الذي يتخذه المجلس، ينبغي له أن يأخذ في الاعتبار شتى العناصر التي شرحها الوزير زيباري، خاصة حول السماح للشعب العراقي بأن يقرر بحرية مستقبله السياسي. وثمة مسائل عديدة تتطلب اهتمامنا. والكثير منها يجب بحثه ومناقشته في الأيام القادمة، لكن المجلس يجب أن يسير بالتأكيد على هدي ما يحتاجه العراقيون أنفسهم، كما قال الوزير زيباري بنفسه. إن النقاط التي أثارها والإجابات التي تقدم بها عن أسئلة أعضاء المجلس تمثل عناصر يجب أن نتأمل فيها عندما يواصل المجلس مداولاته

بشأن مشروع القرار الذي يبين بالتفصيل إطار العمل في سبيل العراق.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

السير إمير جونس باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أستميحكم العذر بالنسبة إلى طريقة عرض بياني غير التقليدية.

اسمحوا لي أن أشارك الزملاء الذين رحبوا بحضور الوزير زيباري بين ظهرانينا، وبخاصة بالعبارات التي وجهها إلينا اليوم، والتي كانت قوية ومؤثرة. وأعتقد أن هذا الاجتماع مناسبة تتيح لنا جميعا أن نرى، في هذه القاعة بالذات، ممثلا للعراق ينقل تلك الرسالة القوية المؤثرة.

ونعرب عن خالص امتناننا أيضا للسيد الأخضر الإبراهيمي على ما أنجزه وعلى الدور الحاسم الذي اضطلع به في التيسير الفعلي للخروج بنتيجة وصفت بأنها أفضل نتيجة يمكن إحرازها. ما نحتاجه الآن هو أقصى الدعم من المجتمع الدولي ومنا جميعا لمؤازرة العراق وحكومته وشعبه.

وأرحب بوجه خاص بالتأييد القوي جدا للوزير زيباري لنص مشروع القرار المعروض على المجلس. لقد قرأت بروية شديدة تعقيباته على المشروع واسترعى انتباهي أن النقاط التي شدد عليها هي نفس النقاط التي عالجها المجلس، والتي أعتقد أنه يوشك على تضمينها في النص المطروح علينا. فمن الصحيح أن النص يجب أن يؤكد على أن السيادة الكاملة يجب أن تنقل، دونما قيد أو شرط من حيث البعد الأمني أو غيره، إلى شعب العراق والى الحكومة التي ظهرت إلى الوجود الآن. ومن الصحيح أن الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بالدور الرائد في العملية السياسية. لقد طرح الوزير بوضوح شديد آراء الحكومة الجديدة بأن القوة المتعددة الجنسيات ضرورية ومطلوبة وتمس الحاجة إليها.

ذلك الأساس – الشرط المسبق لاستمرار تواجد القوة – هو الذي يجب أن يستند إليه المجلس في إصدار ولاية جديدة تأذن لتلك العملية بأن تستمر. لكن هذا يجب أن يتم بطريقة تدلل على أن القوة ستعمل بشراكة مع الحكومة، وأن عملية ستوضع وتنفذ بالترتيب وأن مشروع القرار المطروح علينا والرسالة التي نتوقعها في القريب العاجل من رئيس وزراء العراق سيتضمنان بدقة كيف تريد الحكومة من القوة أن تضطلع بأنشطتها. وهذه الشراكة يجب أن تُبنى على تفهم أن مجلس أمن قومي يجب أن يتصدى للقضايا الكبرى ويجب أن يسعى إلى التوصل إلى اتفاق يحدد بدقة الكيفية التي تنفذ بها القوة عمليات محددة مثلما يحدد التوجه الاستراتيجي الواسع لعمل القوة المتعددة الجنسيات.

وشدد الوزير زيباري على السيادة، لكن ليس في العملية شيء يتعارض لا مع تمتع العراق بالسيادة الكاملة ولا في ذات الوقت – كما أقر الوزير وأرجو أن يكون الزملاء قد سمعوا ذلك بوضوح تام – مع احتفاظ القوات بحق الدفاع عن النفس وبقاء تفاصيل تنفيذ العمليات بيد القيادة العسكرية للقوة المتعددة الجنسيات. هذا هو فهمي للشراكة. ويسعدني أن الوزير لديه على ما يبدو نفس الانطباع بالضبط عن ذلك، وأن هذا يجب أن ينعكس بوضوح شديد في مشروع القرار الذي سنعتمده في القريب العاجل وفي الرسالة التي تعدد في الواقع، كما سبق أن قلت، رغبات الحكومة – وبعبارة أخرى، خضوع قوات الأمن العراقية لإمرة حكومة الوزير.

غير أن الحكومة البريطانية ترى أنه، في حالة سحب الموافقة على وجود القوة المتعددة الجنسيات، فإن الأركان التي تستند إليها القوة تنهار أيضا. وسيكون من الواضح أن

القوة لا يجوز لها أن تستمر، لكن هذه النقطة لا يريد أي منا التشديد عليها. لقد اعتبر الوزير ذلك من الأمور الايجابية – ومن الإيجابيات أن العراق يحتاج ويريد هذه القوة وأن هذا هو السبب في أن لدينا شراكة.

والشراكة يجب أن تتوسع كثيرا. وهذا ما يجب أن يفعله المجتمع الدولي ليستجمع جهوده ويؤازر بها العراق وأن يساند الوزير زيباري والشجاعة التي يبديها هو وزملاؤه في نقل العراق عبر هذه المرحلة المؤقتة، وعبر الانتخابات وحتى نهاية العملية السياسية. وإنني أؤمن بأن الأمم المتحدة يمكنها أن تصنع المزيد بأن تمنحه كل دعم في ذلك المسعى وأن تتمنى له كل نجاح فيه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية العراق، السيد هوشيار زيباري، للرد على أسئلة أعضاء المجلس.

السيد زيباري (العراق) (تكلم بالانكليزية): سأبدأ بالرد على الأسئلة بالترتيب. أولا، الرد على تساؤلات صديقي العزيز سفير الجزائر، سأتكلم بالعربية.

(تكلم بالعربية)

أشكركم جزيل الشكر على كلماتكم الطيبة وترحيبكم.

إن مشروع القرار هذا مهم جدا بالنسبة لنا في العراق وللمنطقة وللدول العربية أيضا. وبالنسبة إلى الأسئلة التي طرحتموها، أود أن أبيّن أن الصياغة الحالية لمشروع القرار بخصوص طبيعة هذه السيادة ومهام الحكومة وصلاحياتها أعتقد بأنها كافية، لأن مفهومنا للسيادة هو أن تفوض للشعب العراقي وأن يتمتع بها. وأن الحكومة يجب أن تدير شؤونها بنفسها. وأن تكون حرة في قراراتها. وأن تكون لها السيطرة على الشؤون الأمنية العراقية. وأن تكون لها السيطرة على الموارد المالية للبلد. حكومة تمثل الشعب العراقي في المحافل الدولية.

وبالنسبة لصلاحيات الحكومة، فإن فهمنا لها، كما شرحت في كلمتي، هو أن بقاء أو تواجد القوات المتعددة الجنسيات هو حاجة عراقية أكثر مما هو حاجة أمريكية أو بريطانية أو بولندية. نحن بحاجة الى تلك القوات، وقد أبلغت ذلك بوضوح تام للقادة والزعماء العرب ووزراء الخارجية العرب ووزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي ولجامعة الدول العربية أيضا.

إن المخاطر هائلة إذا حدث فراغ أمني. فنحن غير جاهزين بعد؛ لم نكمل استعداداتنا الأمنية والعسكرية إلى درجة أن نقول لهذه القوات ''مع السلامة''. ويجب أن تكون هذه النقطة واضحة جداً، ونقولها بدون تردد وبدون خجل، وفي كل المحافل. فمصير آلاف العراقيين مهدد، ومصير البلد أيضاً حقيقةً على المحك. ويهمنا أن تكون القوات العراقية تحت قيادة عراقية. ويجب أن نفكر في طريقة خلاقة لإيجاد نوع من التنسيق بين القوات العراقية وقيادتها وقيادة القوات المتعددة الجنسيات، للعمل معاً كشركاء في التصدي للتهديدات الأمنية التي تواجهنا.

بالتأكيد سوف تكون هناك رسائل بين الحكومة العراقية الانتقالية ومجلس الأمن، وبالتأكيد بقاء هذه القوات سيكون بموافقة عراقية، أي أنه ليس كما كان الوضع سابقاً في ظل القرارين ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و ١٥١١ (٢٠٠٣)، إذ أن هذه القوات موجودة كقوات احتلال وضد رغبة وإرادة الشعب العراقي. أما هذه المرة فستكون القوات بموافقة وبطلب من ممثلي الشعب العراقي. ولا أستطيع أن أزيد على ذلك في هذا الصدد.

(تكلم بالإنكليزية)

أما ممثل الصين فقد وجه سؤالين بشأن ما يلزم أن نراه في مشروع القرار هذا. وأعتقد أني قد ذكرت في بياني النقاط الهامة بالنسبة لنا. ولكن على سبيل إعادتها بإيجاز، أعتقد أننا بحاجة إلى أن يكون مشروع القرار واضحاً خلواً من اللبس وأن تتمثل فيه السيادة الكاملة بجلاء شديد. فشعب العراق يلزمه بصفة خاصة أن يرى في هذا انتقالاً حقيقياً للسيادة والسلطة إليه، وليس محاولة تجميلية في تلك العملية. ومن المهم جداً أن يشعر الشعب بذلك وأن يراه. ومن ثم فإن أي صياغة توحدنا وتساعدنا على الوصول إلى تلك النقطة ستلقى منا الترحيب الشديد.

وفيما يلي نقطة أبرزتها في بياني. نعم، نحن بحاجة إلى مساعدة من القوة المتعددة الجنسيات؛ ونحن بحاجة إلى جهود المجلس؛ ونحن بحاجة إلى المساعدة من الدول الأعضاء ومن سائر المجتمع الدولي. فلم يعد العراق مسألة محلية، بل أصبح مسألة إقليمية ودولية. والواقع أننا نشعر بحقيقة ذلك حين نتكلم عن الجبهة الرئيسية في شن الحرب على الإرهاب الدولي، فنحن نشعر به ونلمسه. إننا في الخنادق في كل يوم. وليس العراق مثل سائر البلدان، كأفغانستان أو الصومال. إذ أن انهيار الدولية العراقية من شأنه في الواقع أن يحدث أثراً هائلاً على المنطقة برمتها وعلى مصالح المجلس كذلك. وما فتئنا على الدوام نخبر جيراننا الذين يرون أن استمرار عدم الاستقرار في العراق سيكون في مصلحتهم بأنهم يرتكبون خطأ قاتلاً. فقد رأينا جميعاً موجة الهجمات الإرهابية الأخيرة في المملكة العربية السعودية وفي الأردن وسورية واسطنبول، وليست هذه سوى البداية إن خسرنا هذه المعركة، هذه المواجهة. فهي في الواقع صراع بين إرادتين حول نوع البلد الذي نريد أن نقيمه.

ونريد في الواقع، بطبيعة الحال، إشارات واضحة إلى وضع القوة المتعددة الجنسيات، وإلى عملياتها، وإلى علاقات التعاون التي تسودها روح الشراكة بينها وبين الحكومة العراقية المؤقتة. وفي هذه المرحلة – وهنا سأكون غاية في الصدق، ويمكن سؤال أي عضو في الحكومة العراقية أو أي سياسي عراقي عن ذلك – ستكون الدعوة إلى انسحاب فوري أو تحديد موعد أو جدول زمني أمراً غير مفيد بالمرة. إذ قد يستخدمه الأعداء لزيادة المشاكل تعقيداً على تعقيدها. ولو كنا على استعداد لتولي المسؤولية، لتسنى عمل ذلك في أسرع وقت ممكن. غير أن لهذه الهجمات نمطاً معيناً كما نرى، فكلها ذات دوافع سياسية. وكلما مررنا بمرحلة من المراحل، نرى أن القوى التي تريد إخراج هذه العملية عن مسارها تعود وتمارس لعبة سياسية عابثة بالقنابل والعمليات الانتحارية.

كذلك يلزمنا في الواقع حكومة عراقية ذات سيادة للتحكم في مواردنا الوطنية وفي الشؤون المالية لبلدنا. ومن الصعب تبرير عملية تشكيل حكومة ذات سيادة إذا لم تكن لدى تلك الحكومة القدرة على إدارة شؤونها المالية بنفسها. لذا أرى أنه يجب تمثيل العراق على نحو كامل في أية آليات أو مجالس إشرافية متوخاة في هذا المجال مهما كان نوعها، حتى يستطيع أن يؤدي دوراً هاماً أو رئيسياً في ذلك الصدد.

أضف إلى ذلك أنه كوننا لا نستطيع في واقع الأمر أن نعمل في فراغ قانوني، فنحن نريد إشارة أو إقراراً مؤداه أن القانون الإداري الانتقالي شديد الأهمية لنا، لأن كل خطوة نتخذها الآن أو في المستقبل ستنفذ بموجب هذا القانون.

تلك هي نقاطنا الرئيسية. ونرحب باضطلاع الأمم المتحدة بدور بالغ الأهمية ومحوري في هذه العملية. بل إننا بحاجة إلى الأمم المتحدة من أوجه كثيرة في العمليات السياسية والانتخابية والمتعلقة بإعادة الإعمار. وأرى أن الإدراك لأهمية الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة يزيد الآن عما كان حين واجهتنا صعوبات في شهري كانون

الأول/ديسمبر أو كانون الثاني/يناير. نعم، إن ذلك الدور خطير وحافل بالتحديات، ولكن ألم تقم الأمم المتحدة بأعمالها في ظل ظروف صعبة؟ إننا نرحب بذلك الدور. وأعتقد أن السيد الإبراهيمي وبعثة الأمم المتحدة الأخيرة قد أديا عملهما بشكل رائع. إذ كان ينطوي على مغامرة وخطر شديد لأعضاء الفريق، ولكنهم قبلوا التحدي، ونحن شديدو الاعتزاز بعودتهم إلى المشاركة الإيجابية والبنّاءة.

وقد أثار صديقنا ممثل ألمانيا عدداً من الأسئلة، وسأتناولها. ولكني أود أيضاً أن أبدي عدداً من الملاحظات، لأننا نرى من المهم أن نوضح جملة أمور.

إننا هنا بوصفنا نمثل الحكومة العراقية المؤقتة، وبوسعنا أن نتكلم باسم رئيس الوزراء والترتيبات الجديدة. لم نقرأ النص قبل يومين فحسب، بل قرأناه قبل عدة أسابيع، حين جرى توزيعه لأول مرة، ونلم به إلماماً كاملاً. بل يمكن أن يجرى لنا امتحان بشأنه، نشرح فيه ما ينطوي عليه مشروع القرار وما يتضمنه بنداً بنداً، لأن ذلك ليس تمريناً أكاديمياً بالنسبة لنا، بل هو مستقبلنا. ومن ثم فنحن نعلم بالتأكيد ما نتكلم عنه وما هو عرضة للخطر.

ثانيا، أقول إننا نحن في الحكومة العراقية الجديدة منفتحون حيال إجراء أية مشاورات، أيّا كان مستواها، يرى المجلس أنها ضرورية، حيث من المهم جدا لنا الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس، وأكبر عدد ممكن من الأعضاء.

لقد أجبتُ عن بعض الأسئلة التي طرحها ممثل ألمانيا، ولكن اسمحوا لي أن أقول ما يلي عن سؤاليه الرئيسيين عن العنصرين الأساسيين اللذين يتعين أن نراهما في أي ترتيب أو اتفاق لتنظيم العلاقات بين الحكومة العراقية المؤقتة والقوة المتعددة الجنسيات. أعتقد أن العنصر الأول بالنسبة إلينا هام جدا – وهو أن القوات العراقية، والقوات المسلحة، وقوات الأمن والاستخبارات وأية ترتيبات أخرى قائمة ينبغي أن تكون تحت السيطرة العراقية والإمرة العراقية، لا أن تكون جزءا لا يتجزأ من القوة المتعددة الجنسيات أو خاضعة لقيادة أجنبية. إننا نتكلم عن سيادة كاملة. وأعتقد أننا ينبغي أن نقول ذلك بوضوح تام وبصوت عالٍ.

وهناك تفهُّم من أصدقائنا وحلفائنا أيضا. إنهم يحاولون مساعدتنا على بناء هذه القوات. فهم يدفعون الأموال ويقدمون المساعدات والتضحيات من أجل تدريب أفراد شرطتنا وجيشنا وما إلى هنالك. ولكننا نحتاج إلى قياداتنا في تحقيق ذلك، ولنقل يتعين أن نكون موجودين لإجراء الاتصالات أو التنسيق من خلال هياكل محددة. وأعتقد أن هذا هو الشرط الأول.

المبدأ الثاني حسبما نعتقد أنه ينبغي أن يكون للحكومة العراقية المؤقتة والحكومة العراقية الانتقالية رأي فيما يتعلق بالوضع النهائي لهذه القوات. إننا بحاجة إليها. وهذه مسألة افتراضية. أعتقد أننا سنحتاج إلى هذه القوات لبعض الوقت، ولكن يجب أن يكون لنا رأي، بالتأكيد بوصفنا حكومة ذات سيادة، لا أن يظل الوضع على ما هو عليه الآن إلى ما لا نهاية له. ويجب أن يكون لنا رأي بشأن مدة ولاية هذه القوات. أعتقد أن هذين هما العنصران اللذان حاولنا تفسيرهما.

وأعتقد أن رئيس الوزراء، السيد أياد علاوي والحكومة عقدا أول اجتماع رسمي اليوم وبحثا هذه المسألة بصراحة. ونحن على تشاور واتصال دائمين بهما وننظر في إعداد تلك الرسائل باسم الحكومة العراقية المؤقتة.

وإنني أقدر جدا ملاحظات سفير فرنسا، واستمتعت كثيرا أيضا بالنقاش الذي دار بيننا هذا الصباح وبتبادل الآراء. وأنا أقدِّر دعمه لاعتماد مشروع القرار

بتوافق الآراء، بغية التدليل لشعب العراق وللعالم على أن مجلس الأمن متحدٍّ في رغبته رؤية حكومة عراقية ذات سيادة حقيقية تتسلم زمام السلطة فعلا، وتتغلب على الصعوبات الراهنة. وأعتقد أن هذا هدف نتشاطره ونقدِّره في العراق حق التقدير، ونعرب عن آيات شكرنا تجاه تحقيقه.

ولقد أثار سفير شيلي عددا من الأسئلة. سأبدأ بالسؤال الأخير عن مصير الميليشيات. إننا نعمل منذ بعض الوقت مع فرقة العمل المشتركة وسلطة التحالف المؤقتة على حلِّها، ووفقا للقانون الإداري المؤقت، على إزالة أو إنهاء جميع الميليشيات، أيا كانت، التي تعمل خارج نطاق القانون. وهذا يتضمن ميليشيات شيعية وكردية وأحزاب سياسية وإدماج جميع تلك الميليشيات في الجيش العراقي الجديد وتشكيلات الجيش العراقي الجديد.

إن هذه العملية بدأت بالفعل. وإحدى المشكلات التي واجهناها مؤخرا مع مقتدى الصدر هي استعمال العنف والسلاح لإثبات وجهة نظر أو السعي إلى نيل اعتراف. وموقفنا هو أنه توجد بالفعل طريقة أخرى لكي يتمثل شخص ما؛ العملية السياسية مفتوحة، وإذا سعى المرء إلى نيل اعتراف، هناك انتخابات وطرائق أخرى لذلك. وعلى المرء ألا يلجأ إلى العنف بغية إثبات وجهة نظره.

هذا هو موقف الحكومة العراقية المؤقتة. لن يكون هناك مكان – ولا مجال – للميليشيات في العراق، غير الجيش العراقي الواحد وقوات الشرطة. نعم، نحن نحتاج إلى أن تكون لبلادنا السيطرة على الأمن والسلطة، وهذه مسألة بحثناها. لقد اختلفنا في الرأي مع شركائنا في التحالف بعض الأحيان. فالأمن مسألة معقدة. وهي ليست مجرد استعمال القوة؛ إنما تتعلق تأكيدا بالاستخبارات وبالقضيتين السياسية والاقتصادية، وإغلاق الحدود – لذا فهي نهج متعدد الأوجه حسبما نرى. وإننا نحرز تقدما في التدريب وفي الحصول على استخبارات أفضل. وتم مؤخرا على وجه التحديد إنشاء عدة وكالات أمنية جديدة. أعيد إنشاء وزارة الدفاع وكذلك مديرية المخابرات الوطنية. ونحن نحرز تقدما بشأن شرطة الحدود وتشكيلات عسكرية وأمنية أخرى.

سأتجاوز الرد على بعض الأسئلة لأنني أجبت عن جزء منها. وسأتناول بعض الأسئلة والملاحظات الصادرة عن سفير باكستان. لقد أشرت إلى ٤٠٠ حزب سياسي ومجموعات ورابطات. هذا هو الرقم الذي استطعنا التوصل إليه؛ والعملية ما زالت جارية. بالتأكيد لا يسع المرء أن يحصي الجميع، ولكن في سياق العملية السياسية بات انعقاد المؤتمر السياسي وشيكا، وهو سيشمل آخرين. سنجري انتخابات – فلنقل لجانا انتخابية محلية – من الممكن المشاركة فيها. نحن لا نحاول أن نكون حصريين؛ بل نحاول أن نكون شموليين. لكن لا يستطيع المرء بالتأكيد أن يشمل كل زعيم عراقي سياسي أو قبلي أو ديني.

أعتقد أنني أجبت عن السؤال المتعلق بالإطار الزمني. وحاولت الإجابة عن السؤال المتعلق بالشراكة. أما فيما يتصل بالإشارة إلى حظر الأسلحة الوارد في مشروع النص، فأعتقد أن هذه هي المرة الأولى التي يجري تناول ذلك، وهي علامة مؤملة جدا للعراق الذي كان خاضعا للحظر لسنوات عديدة في ظل النظام السابق – على الأقل هناك فرصة ملائمة ينبغي استغلالها.

وفيما يتعلق بمجلس الرصد التابع للصندوق الإنمائي الدولي، أعتقد أننا بحثنا وسنبحث هذه المسألة مع أصدقائنا، نعم، نريد تمثيلا عراقيا أقوى في ذلك المجلس، ولا بد أن يكون لنا رأي أقوى وليس مجرد أن يكون تمثيلنا رمزيا.

وواقع الأمر أننا بحاجة إلى أن يكون لنا تمثيل أقوى في ذلك المجلس.

وبالنسبة إلى مسألة الجيران – الجيران مهمون ومفيدون جدا، وينبغي أن نجعلهم ينخرطون معنا في العمل. لقد حضرت شخصيا أحدث مؤتمر عقدته البلدان المجاورة للعراق، وعلاقاتنا جيدة جدا. وبوسعي أن أصفها بأنها علاقات آخذة في التقدم مع جميع البلدان – مع إيران وتركيا وسورية والأردن والمملكة العربية السعودية والكويت. ونحن ما فتئنا نبين ونشرح لهم مدى أهمية الأمن والاستقرار للعراق، وإننا نحتاج إلى تعاونهم ودعمهم. وبوسعهم أن يؤدوا دورا بنّاءً جدا في مساعدتنا على تحقيق الاستقرار، وقدمنا إليهم قائمتنا – وهي تتضمن ما يمكنهم أن يفعلوه لمساعدتنا.

إننا نمد إليهم يد الصداقة ، لكن من الأهمية بمكان كثيرا في الوقت نفسه — وأعتقد أنهم يفهمون ذلك — أننا، نحن الشعب العراقي، يجب أن نقرر مستقبلنا السياسي بحرية ودونما إملاء أو فرض علينا، مع العمل في الوقت ذاته على احترام مصالحهم الوطنية الأمنية المشروعة في المنطقة. إننا بهذا الأسلوب نسعى الى التعامل مع هذه القضية.

وفيما يتعلق بالسؤال الآخر الذي طرحه ممثل الاتحاد الروسي، لقد وصفت الدور الذي نتوقع من الأمم المتحدة أن تضطلع به. إننا نحتاج من الأمم المتحدة أن تؤدي دورا رائدا: دورا تشاركيا حقا وإيجابيا. وهذا لن يكون سهلا، والمساعدة مطلوبة من مجلس الأمن ومن الدول الأعضاء كافة. إن الإرهابيين، الذي تغشي الأحقاد وثقافة الموت والقتل أبصارهم، لا يميزون بين المنظمات الإنسانية وممثليها أو الدبلوماسيين الغربيين أو القادة العسكريين في الميدان. لقد أصبحوا جميعا بنظر الإرهابيين أهدافا ”مشروعة“ وهم يحتاجون إلى الأمن وإلى الحماية لعملياتهم ومرافقهم ومنشآتهم. وأعتقد أن مشروع القرار يتطرق بوضوح شديد إلى الحاجة إلى وحدة من القوات المتعددة الجنسيات لحماية تلك العمليات والمنشآت.

وبالنسبة إلى السؤال عن أسلحة الدمار الشامل والوكالة الدولية للطاقة الذرية، نفهم أن هذا الموضوع ما زال معلقا — مخلّفا من قرارات سابقة. وقد ناقشناه فيما بيننا داخل الحكومة الجديدة. ووقت معالجته لم يحن بعد.

إن فكرة عقد مؤتمر دولي ظلت مطروحة منذ بعض الوقت. نحن العراقيين نريد أكبر قدر ممكن من الدعم الدولي والمعونة الدولية لمساعدتنا في إحراز هدفنا بجعل العراق بلدا مستقرا مسالما مزدهرا. وبرأيي الشخصي – وسأتوخى الأمانة الشديدة والصراحة – أعتقد أن وقت عقد مؤتمر دولي تأخر كثيرا. فهذا المؤتمر كان يجب أن يعقد منذ وقت طويل. وأعتقد أننا الآن قطعنا الشوط: لدينا خطة سياسية؛ ولدينا ترتيبات أخرى. وإذا قارنا وضعنا بأفغانستان، على سبيل المثال، لاتضحت لنا الفجوة الزمنية. واسمحوا لنا أيضا أن نجيب عن سؤال ما يمكن أن يحققه المؤتمر من حيث حشد الدعم الدولي والمشاركة الدولية. إننا نطلب تلك الأشياء علنا وبصورة مفتوحة، مع كون الأمم المتحدة الجهاز الرئيسي في هذا الصدد. لقد رحبنا بالأمم المتحدة؛ وطلبنا المساعدة من الأمم المتحدة؛ والتمسنا من الأمم المتحدة أن تشارك من جديد وأن تأتي وأن تساعدنا. إن تدويل القضية، برأيي الشخصي، يمكن أن يعقد المسألة، وإن كانت هناك طرق كثيرة جدا يمكن بها للبلدان الأعضاء أن تقدم المساعدة، ثنائيا أو من خلال مجلس الأمن أو الأمم المتحدة.

أخيرا، أعرب لممثل المملكة المتحدة عن عميق تقديري على عباراته الرقيقة.

أرجو أن أكون قد أجبت عن جميع الأسئلة. وأشكر أعضاء المجلس على صبرهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير خارجية العراق على توضيحاته.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.